

تحديات العمل واجراءات تعزيز النزاهة في القطاع الخاص

اقامت دائرة البحوث والدراسات ودائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في بيت الحكمة حلقة نقاشية بعنوان (تحديات العمل واجراءات تعزيز النزاهة في القطاع الخاص) صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/2/14 على قاعة بيت الحكمة ، بحضور :

1. أ.د. احسان الامين / رئيس مجلس امناء بيت الحكمة

2. الاستاذ محمود سامي نعمة / مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية / هيئة النزاهة .

3. د.منال عبد الهادي مهدي / مدير عام دائرة البحوث والدراسات / هيئة النزاهة

ترأس ادارة الجلسة (أ.د.صلاح حمزة عبد / المشرف على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، والمقرر السيد محسن على داود / دائرة البحوث والدراسات / هيئة النزاهة) . شارك في الحققة النقاشية ممثلين عن كل من :

- دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / وزارة التخطيط .
- الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط .
- دائرة تطوير القطاع الخاص / وزارة التجارة .
- خبراء مختصين في الشأن الاقتصادي ، من بينهم السيد (باسم جميل انطون) و (د.فلاح حسن ثويني)

• باحثين من بيت الحكمة والمؤسسات الاكاديمية .

استعرضت د.منال عبد الهادي مهدي :

- اهم ما تم انجازه خلال الحلقة النقاشية السابقة ، والتوصيات التي توصلت اليها .
- اسس ومنطلقات اهتمام هيئة النزاهة بمواضيع تعزيز النزاهة في القطاع الخاص ، واهتمام رئاسة الهيئة بالموضوع محل البحث .
- اهمية الوصول الى نتائج اجرائية من خلال الحلقة النقاشية .
- تلا ذلك تقديم ملخص الدراسة الموسومة (مشاركة القطاع الخاص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد : مدخل اولي مع اشارة الى بعض تجارب دولية) ، من خلال :
- مقدمة عن اهمية النزاهة في القطاع الخاص .
- تعريف القطاع الخاص في التشريعات العراقية ، وما اشار اليه الدستور العراقي من اهمية النهوض به وتشجيعه .
- الاهمية المتزايدة لمؤسسات القطاع الخاص في ظل تراجع الواردات الوطنية من تصدير النفط.

- واقع القطاع الخاص العراقي في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد .
- تراكم التحديات التي يعاني منها القطاع الخاص العراقي من دون حلول ناجعة .
- تواضع الاهتمام الرسمي بالقطاع الخاص وفي العديد من المحاور والمجالات ذات الصلة ، خاصة في مجال اعداد البيانات وجمع المعلومات .
- استعراض موجز للفجوة التشريعية الوطنية مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يخص المواد المتعلقة بالقطاع الخاص .
- اهمية التعامل القطاعي مع القطاع الخاص وفق اسس : المشاريع الصغيرة ، المتوسطة ، الكبيرة ، بما يجنب المؤسسة الرسمية التعامل مع ذلك القطاع كوحدة واحدة .

تلا الاستعراض الموجز طرح وجهات النظر واوراق العمل والمدخلات من قبل السادة المشاركين التي تلخصت في :

- أهمية التشخيص الدقيق (الكمي) لمعوقات عمل القطاع الخاص بما يؤكد أهمية المسح المقترح
- أهمية تشريع قانون للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص يتناسب ومتطلبات المرحلة الاقتصادية والاجتماعية .
- ضعف الادخار الفردي للمواطنين قلص من امكانيات المصارف على توفير القروض للصناعيين واصحاب المشاريع الخاصة .
- رغم تغير بنية وهيكلية النظام السياسي العراقي والمنطلقات الفكرية له باتجاه التعددية والديمقراطية ، لكن الفكر الرسمي لم يتغير كثيراً في المجال الاقتصادي حيث لم يوجه الاهتمام الكاف للقطاع الخاص ، ترافق ذلك مع غياب مشروع وطني للتثقيف باهمية القطاع الخاص ودوره في الحياة الاقتصادية .
- بعض ممارسات المفسدين في القطاع الخاص من الطارئین اساءت الى سمعة القطاع بشكل عام ، من جانب ، ومن جانب اخر ، فان تراكم الديون على المؤسسات الرسمية لمؤسسات القطاع الخاص اجبر البعض على سلوك مسارات مشبوهة لاستحصال المبالغ التي يدينون بها ، بالاضافة الى الشركات التي اسسها بعض السياسيين في وقت قياسي وحازت على الكثير من التعاقدات المهمة والتي كان مصيرها التلكؤ او سوء الانجاز .
- فقرات الموازنة الاتحادية لعام 2017 لم تكن بمستوى الطموح فيما يخص دعم او تنشيط القطاع الخاص .
- مشروع المسح المتعلق بالقطاع الخاص والذي كان مقرراً انجازه في وقت سابق قد توقف بسبب العائق المالي ، وهذا العائق لا يزال حائلاً دون التنفيذ ، رغم ان الجهاز المركزي للاحصاء قد اعد جدولاً عن آلية اعداد الاستثمارات وتحليل نتائجها وكافة الاجراءات ذات الصلة .
- دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة في اطار اعداد مشروع قانون لدعم القطاع الخاص ، الى جانب سعيها المستمر لاقامة منبر او منتدى للحوار مع النقابات والاتحادات ذات الصلة لعرض وتبادل وجهات النظر بشكل دوري ومتواصل .

وفي ختام ذلك توصلت الحلقة الى التوصيات الاتية :

1. تشكيل فريق عمل مؤسساتي متخصص يضم ممثلين عن الجهات الرسمية المختصة بمتابعة عمل القطاع الخاص وتطوير اداءه والاشراف على نشاطاته ، لكونها الاقرب من حيث الاختصاص المهني الى موضوع القطاع الخاص .
2. يتولى الفريق اعلاه تشخيص تحديات العمل التي تواجه القطاع الخاص فيما يتعلق بتعزيز اجراءات النزاهة ومكافحة الفساد ، وقد يكون هذا التشخيص عن طريق المسح الاحصائي بواسطة

الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط أو أسلوب العينات أو دراسة الحالة أو الدراسة المقارنة ، وحسب ما يتم الاتفاق عليه من قبل الفريق وبحدود الإمكانيات المتاحة .

3. يقوم الفريق بأعداد دراسة شاملة عن الموضوع ، على غرار الدراسة الموسومة (الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق) الصادرة خلال عام 2012 عن وزارة التخطيط بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ، هيئة النزاهة ، الجهاز المركزي للإحصاء في إقليم كردستان .